مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية
اسم الكاتب: د. نهاد نادر، د. ماهر الأمين، حسين جواد بزون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4026
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 05:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006

المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية
دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية

الدكتورة نهاد نادر *
الدكتور ماهر الأمين**
حسين جواد بزون ***

(تاريخ الإيداع 20 / 7 / 2006. قبل للنشر في 2006/10/17)

□ الملخّص □

تعتبر دراسة المؤشرات المالية من أهم المواضيع التي يجب دراستها في أي شركة باعتبارها تقدم معلومات واسعة عن واقعها بحيث تبرز أهم نقاط القوة والضعف والتي من خلالها تسترشد إدارة الشركة وبالأخص المدير المالي بالمعلومات التي تقدمها والتي تعتبر مرتكزاً أساسياً لعملية اتخاذ القرارات لأن أي قرار يتخذ لا يعتمد على معلومات صحيحة سوف تكون نتائجه أخطر من عدم اتخاذه وقد تم هذا البحث على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية من أجل تقديم دراسة شاملة تمكنها من معالجة مشاكلها وخاصة الخسائر المتتالية والتي ما زالت تلاحقها بالإضافة إلى إعادة هيكلة ديونها وبالأخص المطاليب المتداولة استناداً إلى هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية:
1- المؤشرات المالية.
2- اتخاذ القرارات الإدارية.
3- الموجودات المتداولة.
4- المطاليب المتداولة.
5- نسب السيولة.

* مدرسة قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد - جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.
** أستاذ مساعد في قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.
*** طالب ماجستير قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد - جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006

The Financial Ratios and their Role in Taking Administrative Decisions: A Field Study covering the Cotton Yarn Company in Lattakia.

Dr. Nuhad Nader [*]
Dr. Maher Al Amin [**]
Hussein Jawad Bazzoun [***]

(Received 20 / 7 / 2006. Accepted 17/10/2006)

□ ABSTRACT □

The financial ratios are the most important topics to be studied in any company, since they supply wide-ranging data about its actual situation, and it helps shed light on the most important points of weakness and strength, out of which the company management, and in particular the financial manager will obtain data considered essential in the process of taking decisions, since taking any decision not based on correct data will produce risky results.

This study was done at the cotton yarn company in Lattakia, aiming to have a comprehensive study enabling it to deal with its problems, particularly the sequential losses still affecting it, in addition to reorganizing its debts, the most important of which being current liabilities based on this study.

Key words:

1- financial ratios
2- taking administrative decisions
3- current assets
4- current liabilities
5- liquidity ratios

[*]**Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[***]**Postgraduate Student, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

المقدمة:

تعتبر المؤشرات المالية[1] أحد أهم الأدوات الأساسية في تحديد أوجه نقاط القوة والضعف للشركة داخل الصناعة التي تعمل بها بالإضافة إلى دورها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة الأموال داخل الشركة لأنه لا يمكن اتخاذ القرارات دون القيام بدراسة تحليلية للمؤشرات المالية وتحديد البدائل وتقييمها واختيار البديل المناسب الذي يتلاءم مع طبيعة الموقف وظروف الشركة وعلى أن يكون هدف هذه القرارات تعظيم قيمة الشركة.

وتعتبر دراسة المؤشرات المالية ضرورة بالغة تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم باعتبارها تمكن المدير المالي من التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق وهذا الأمر يفرض على المدير المالي . والذي من أهم وظائفه التخطيط المالي والرقابة المالية . التنبؤ باحتياجات الشركة المالية ووضع الخطط المالية الكفيلة لتحقيق أهدافها بالإضافة إلى الرقابة المالية التي تهتم بتقييم كفاءة العمليات المالية واتخاذ الإجراءات الصحيحة بشأنها في الوقت المناسب وهذا يتطلب الاعتماد على المعلومات المتوفرة لدى المدير المالي وخصوصاً تلك المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي للشركة وهذه المعلومات يتم الحصول عليها عن طريق دراسة المؤشرات المالية وذلك بدراسة البيانات المالية الواردة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لسنة مالية محددة ومقارنتها بنتائج التحليل لسنة مالية سابقة. عندها يمكن الكشف عن نقاط القوة والضعف لدى الشركة وتصحيح تلك الانحرافات إن وجدت ودعم نقاط القوة التي تعتبر مرتكزاً أساسياً لوضع خطة مالية جديدة ورسم سياسات الشركة المستقبلية في مجال الاستثمار والتمويل .

كذلك سيتم دراسة المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية مع تطبيق على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية من خلال الاعتماد على أهم المؤشرات المالية .

مشكلة البحث:

عند القيام بأي بحث علمي لا بد من تحديد مشكلة البحث من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها وجعلها فرصة يمكن الاستفادة منها في المستقبل لذلك سنبرز أهم مشاكل هذا البحث وهي:

ـ هناك مشكلة تتعلق بدراسة الميزانية العمومية باعتبار أن بعض بنودها تبنى على التقديرات الشخصية (الإهلاك) كما أنها تتصف بالسكون.

. هناك مشكلة بالاعتماد على قائمة الدخل باعتبار أن بعض بنودها تبنى على التقديرات الشخصية كما أنها لا تظهر مقدرة الشركة على الدفع والاكتفاء بإظهار الربح والخسارة كما أنها لا تعكس ما حدث في لحظة معينة بل ما حدث خلال الفترة التي تغطيها هذه القائمة الأمر الذي يؤدي إلى الحصول على نتائج غير دقيقة .

ـ هناك مشكلة بالاعتماد على البيانات الظاهرة في الميزانية العمومية المقارنة وقائمة الدخل المقارنة في أثناء دراسة المؤشرات المالية وذلك بسبب الاختلافات حول بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة في تصنيف بنود الميزانية هل هي موجودات ثابتة أم متداولة بالإضافة إلى مشكلة اختيار المعايير من أجل المقارنة ويظهر ذلك خصوصاً بسبب اختلافات الشركات من حيث الحجم وتنوع خطوط الإنتاج .

. إن دراسة المؤشرات المالية بشكل خاطئ ينعكس سلباً على عملية اتخاذ القرارات الإدارية .

[1] – هي عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية أو بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل وغيرها من القوائم المالية.

أهمية البحث:

في ظل انتشار المشروعات الصناعية الضخمة والتي تمتلك رؤوس أموال طائلة واتجاه العالم اليوم تدريجياً نحو تحرير التجارة عن طريق تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وفي ظل هذا الواقع سيكون البقاء للمشروعات الصناعية الأقوى والتي تستخدم تقنيات الإدارة الحديثة والتي منها دراسة المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية والتي لا تقتصر أهميتها على ميدان الإدارة المالية فحسب بل تحتل في وقتنا الحاضر مكاناً هاماً في محيط إدارة الأعمال لذلك لا بد من دراسة هذه المؤشرات في هذه المشروعات لعدم المجازفة في نشاطات لا تملك تصوراً مسبقاً عنها.

كما تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال قلة الدراسات الميدانية في هذا المجال والتي تكاد تقتصر على الدراسات النظرية في حين أن هذا البحث يتطرق إلى دراسة ميدانية لشركات القطاع الصناعي داخل سورية مما يتيح لهذه الدراسة أن تؤدي إلى تشجيع البحث الميداني في القطاع الصناعي وغيره من القطاعات .

لذلك نأمل أن تسهم هذه الدراسة في نشر الوعي لدى القيادات الإدارية في الشركات الصناعية داخل سورية للتعرف على أهمية هذه الدراسة وعلى الفوائد التي ستحصل عليها الشركات السورية من استخدامها بالاعتماد على أسس ومبادئ علمية ولا سيما شركة الغزل في اللاذقية .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار الإداري المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة...

وأهم هذه الأهداف :

. التعرف على الاتجاهات الحديثة في دراسة المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية .

. تحديد المركز المالي للشركة بالإضافة إلى مركزها الائتماني ومدى قدرتها على الاقتراض والسداد .

ـ تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين القائمين على إدارة الشركة عند اتخاذ القرارات الإدارية التي لها تأثير مالي بالإضافة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد .

فرضيات البحث:

1 . إن عدم دراسة المؤشرات المالية بشكل سليم يؤدي إلى اتخاذ قرارات إدارية خاطئة .

2 . إن عدم قدرة الشركة على تحقيق المعدلات المثلى في مؤشراتها مقارنة بمؤشرات الصناعية يؤدي إلى فشلها ضمن هذا القطاع.

3 . إن عدم توفر الكادر البشري والمؤهل والخبير يؤدي إلى عدم نجاح دراسة المؤشرات المالية .

4 . إن عدم دعم الإدارة داخل الشركة لدراسة المؤشرات المالية يؤدي إلى حدوث خسائر تؤثر على نجاح الشركة .

منهج البحث:

إن المنهج المتبع في هذا البحث هو منهج البحث الإحصائي والذي يعتمد على جمع المعلومات الميدانية عن واقع الظاهرة المدروسة من خلال الملاحظة والمقابلة والاستبيان وتحليلها ثم استخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على المؤشرات المالية في تحليل البيانات والأرقام .

وتم الاعتماد على أسلوبين في جمع البيانات وهما:

1 . المسح المكتبي للدراسات السابقة: وذلك بهدف دراسة وتحليل كل ما هو متاح من مراجع ودراسات وأبحاث ميدانية ذات الصلة بالموضوع.

2 . المسح الميداني: وذلك بهدف جمع وتسجيل المعلومات التي تم الحصول عليها من شركة الخيوط القطنية في اللاذقية من خلال الملاحظة والمقابلة والاستبيان.

أولا : النسب (المؤشرات) المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي والائتماني والإداري للشركة بحيث تعرف النسب المالية بما يلي : هي عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية أو بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل وغيرها من القوائم المالية [3].

والنسب المالية هي أيضاً عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للشركة. إلا أن عملية إعداد هذه النسب لا تقدم معلومات كافية للمحلل المالي إلا إذا تمت مقارنتها بنسب أخرى وقد تكون هذه النسب من داخل الشركة وهو ما يسمى بالمعيار التاريخي أو من خارج الشركة وهو ما يسمى بالمعيار الصناعي. أضف إلى ذلك يجب ألا يتمسك المحلل المالي بالنتيجة التي يحصل عليها من حساب بعض النسب ويعتمدها أساساً لاتخاذ أي قرار بل يجب أن يعمل على ربط أكبر عدد ممكن من النسب مع بعضها البعض لاتخاذ أي قرار .

كما أن درجة الاعتماد على النسب المالية تتوقف على الجهة التي تقوم بتلك الدراسة [11]: فالدائنون التجاريون يهتمون بنسب السيولة لأنها تفصح عن قدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل . أما أصحاب الديون طويلة الأجل فيهتمون بالنسب التي تقدم معلومات عن وضع الشركة المالي والائتماني في الفترة طويلة الأجل ومدى قدرة الشركة على تسديد تلك الديون وأعبائها في مواعيدها لأن نسب السيولة لا تصلح لذلك.

أما المدير المالي فيأخذ جميع النسب بعين الاعتبار فعلى سبيل المثال: يمكن أن تكون سيولة الشركة منخفضة ولكنها ستحقق أرباحا بعد فترة بسبب نمو مبيعاتها.

ثانيا : أهداف المؤشرات المالية :

إن القيام بالتحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية يؤدي إلى تحقيق عدة أهداف وأهمها :

1- مساعدة المدير المالي في عملية الرقابة والتخطيط المالي .

2- مساعدة المدير المالي في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية والإدارية .

3- تعتبر مقياساً للحكم على أداء الشركة من خلال المقارنة بين الشركة والشركات الأخرى .

4- تقدم معلومات كافية لجميع الأطراف التي لها علاقة بالتحليل المالي (الملاك ، الدائنون ...) عن المركز المالي والائتماني للشركة .

5- تفادي القصور في الوسائل الأخرى للتحليل المالي .

ثالثا : مشكلة اختيار النسب المالية :

إن عملية اختيار النسب المالية هي الخطوة الأولى في عملية التحليل المالي بالاعتماد عليها باعتبار أن هناك إمكانية تشكيل كم هائل من النسب المالية (بمعنى أننا أمام بحر من النسب له بداية وبدون نهاية) وحتى نحقق من هذه العملية الهدف المرجو علينا تشكيل مجموعة من النسب تعمل على تحقيق هدف واحد لذلك سوف نلجأ إلى هذه المجموعة من النسب المالية وهي :

1- نسب السيولة 2- نسب النشاط 3- نسب المديونية 4 - نسب الربحية

وقد اقتصرنا في هذا البحث على تناول نسب السيولة فقط

رابعا : نسب السيولة : هناك عدة تعاريف للسيولة نذكر منها :

- تقيس مقدرة وطاقة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها قصيرة الأجل [.18].
- قدرة الأصول المتداولة على التحول إلى نقدية سائلة تكفي للوفاء بالالتزامات المتداولة في مواعيد استحقاقها دون تأخير وتعكس مقاييس السيولة قدرة الشركة على سداد ديونها متى حل موعد استحقاقها [5] .

ونلاحظ أن هناك عدة تعاريف تتناول السيولة إلا أنها تشير إلى نفس الهدف وهو مدى مقدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة .

لذلك سوف نعرف السيولة على الشكل التالي :

هي مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة دون أن يؤدي تحويل تلك الأصول إلى خسائر تؤثر سلباً على المركز المالي للشركة .

مما لا شك فيه أن هناك اختلافات في وجهات النظر حول دراسة نسب السيولة باختلاف الأطراف المستفيدة منها فمثلاً : نلاحظ أن البنك الذي يريد إقراض الشركة يتشدد كثيراً في أثناء دراسة نسب السيولة باختلاف أنواعها باعتبار أن هذه النسب تؤمن له هامشاً من الأمان من خلال معرفة مدى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة فإذا أراد البنك أن يضمن هامشاً أكبر من الأمان يختار نسب السيولة الأكثر تشدداً وهذا ما سنشير إليه في أثناء دراسة أنواع نسب السيولة .

إلا أن المدير المالي ينظر إلى السيولة من منظور مختلف باعتباره لا يكتفي بنسب السيولة بل ينظر إلى نسب أخرى. فمثلاً يرى المدير المالي أن نسبة السيولة الآن منخفضة إلا أن هناك استقراراً في مبيعات الشركة المستقبلية وبالتالي فإنه يتوقع الحصول على تدفقات نقدية بصورة منتظمة وهذا ما يدفعه إلى عدم الحساسية من نسب السيولة المنخفضة ولكن ضمن حدود معينة . إلا أن ذلك لا يعني أن البنك لا يدرس النسب الأخرى بل يسعى دائماً إلى الحفاظ على حد أدنى من هامش الأمان .

كما أن سيولة الأصل تتوقف على عاملين أساسيين هما [4] :

1 . المدة اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية.

2 . الخسارة المترتبة على التحويل (المخاطر المترتبة على فقدان جزء من الأصل).

1- أهمية السيولة: تعتبر نسب السيولة مؤشراً لها أهمية كبيرة بالنسبة للمدير المالي في عدة نواحٍ وهي:

- ❖ المرونة في اختيار مصدر التمويل لتغطية احتياجات الشركة المالية .
- ❖ تمكن الشركة من تسديد التزاماتها القصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وبالتالي المحافظة على سمعتها الائتمانية في حال رغبت الحصول على قروض جديدة وبشروط ملائمة.
- ❖ إمكانية الاستفادة من الخصم النقدي ومواجهة الحالات الطارئة .
- ❖ تجنب الوقوع في العسر المالي الفني أو الحقيقي.
- ❖ إظهار مدى قدرة الشركة على مواجهة متطلبات النمو والتوسع .
- ❖ إمكانية اغتنام الفرص مثلاً شراء كميات كبيرة في أثناء انخفاض الأسعار من أجل تخفيض تكاليفها وبالتالي زيادة أرباحها أو استخدام ذلك للمضاربة في الأسواق.

أما أهم نسب السيولة فهي:

أ. نسبة السيولة العامة (التداول) [15] [17] :

هي عبارة عن علاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ويعبر عنها على الشكل التالي:

نسبة السيولة العامة (التداول) = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة:

تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب وأوسعها انتشارا ومن أكثر النسب التي تلفت نظر المحلل للمؤشرات المالية كونها تعطي صورة عامة عن سيولة الشركة هل هي مقبولة أم لا ؟ .

وتقيس هذه النسبة طاقة الشركة في احترام التزاماتها المالية قصيرة الأجل وإعطاء مؤشر عن هامش الأمان الموجود لدى الشركة بمعنى آخر أنها تشير إلى مدى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها عندما يستحق سدادها بسرعة وبدون صعوبات وعادة ما تلجأ الشركة إلى تلك النسبة وعدم الاكتفاء بحساب صافي رأس المال العامل لأنه ليس مقياسا لقدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل لأنه من خلال تلك النسبة يمكن الحكم على مدى كفاية رأس المال العامل .

ومن المتعارف عليه في تحليل تلك النسبة أن الأصول المتداولة يجب أن تكون ضعف الخصوم المتداولة على الأقل والهدف من ذلك أن عملية تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية تحتاج إلى فترة زمنية كلما انخفضت سيولة الأصل فعلى سبيل المثال : المخزون إذا تم بيعه يمكن ألا يتحول إلى نقدية مباشرة وأحياناً لا يباع كما أن تحويل تلك الأصول لا يوجه إلى سداد الخصوم المتداولة فقط بل إلى دفع النفقات التشغيلية لاستمرار الشركة في دورتها الإنتاجية كما أن بعض الأصول عند تحويلها إلى نقدية يمكن أن تكون أقل من قيمتها الدفترية .

بالإضافة إلى ذلك فإن المحلل لتلك النسبة يجب أن يكون قادراً على تفسيرها وتحليلها فإذا كانت النسبة أكبر من 2 : 1 فهذا مؤشر يدل على أن لدى الشركة سيولة جيدة وبالتالي فإنها تكون قادرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل بسهولة كذلك مؤشر على عدم قدرة الشركة على استغلال النقدية الموجودة لديها بشكل جيد أو أنها غير قادرة على تصريف مخزونها وتحصيل ديونها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يعتبر مؤشرا على عدم قدرة الشركة على الاستفادة من شروط الائتمان التي يقدمها الموردون .

ولا بد أن نشير إلى أن بعض الشركات يمكن أن يكون لديها سيولة عالية إلا أنها في حالة عسر مالي ويمكن أن يعود ذلك إلى زيادة الذمم المدينة أو المخزون ، لذلك يجب تحليل مكونات الأصول المتداولة قبل إتخاذ أي قرار بالاعتماد على نسبة السيولة العامة وأيضاً الخصوم المتداولة .

أما إذا كانت النسبة تساوي 1 : 1 فهي غير كافية لتأمين تسديد التزامات الشركة بشكل جيد ويكون هامش الأمان لديها ضعيفا أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد فهذا يشير إلى أن الشركة لديها مشاكل في السيولة . إلا أن طبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة يحدد مقدار السيولة التي يجب أن تحتفظ به لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل فعلى سبيل المثال الشركة التي تشتري بضائع تامة الصنع عن طريق الائتمان ثم تبيعها نقداً يمكن أن تسير أمورها بأمان لأن الفترة الزمنية لتصريف تلك البضائع قليلة بينما الشركات التي تعمل بالتصنيع في المواد الخام التي تخزنها ومع الوكلاء الذين تمولهم لتصريف إنتاجها تحتاج إلى سيولة أكبر والسبب في ذلك يعود إلى طول الفترة الزمنية بين عملية السداد والتحصيل [12] .

ب – السيولة السريعة : يعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة السريعة=الأصول المتداولة – (المخزون السلعي+المصاريف المدفوعة مقدماً)÷الخصوم المتداولة

هذه النسبة تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة بعد استبعاد المخزون والمصاريف المدفوعة مقدماً.

ويتم استبعاد المخزون نظراً لكون جزء منه قد يكون بطيء الدوران أو موجودا بكميات كبيرة كذلك يعتبر من أكثر عناصر الأصول المتداولة عرضة للخسارة في حال تم تحويله إلى نقدية عن طريق التصفية.

كما أنه يحتاج إلى فترة طويلة نسبياً لبيعه وتحويله إلى نقدية وأحياناً قد لا تتمكن الشركة من بيعه لذلك قد لا يكون المخزون مقبولا من قبل الدائنين عند اعتباره من الأصول المتداولة.

أما المصاريف المدفوعة مقدماً فإنه يتم استبعادها لأنه لا يمكن استردادها إلا في حالات نادرة. لذلك تعتبر هذه النسبة أكثر تشدداً من النسبة السابقة .

ج – **نسبة الجاهزية النقدية** : ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة الجاهزية النقدية = (الأرصدة النقدية الجاهزة + الأرصدة النقدية شبه الجاهزة) ÷ الخصوم المتداولة

وتقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام نقديتها [13]. يفضل في هذه النسبة أن تكون 1 : 1 فعندما تنخفض هذه النسبة عن الواحد يعني ذلك أن الشركة غير قادرة على دفع التزاماتها القصيرة الأجل من النقدية لذلك سوف تلجأ إلى أصول متداولة أخرى موجودة لديها فعلى سبيل المثال عندما يكون لدى الشركة ذمم ومخزون تلجأ إلى تحصيل تلك الذمم أو بيع جزء من ذلك المخزون وتسديد التزاماتها المالية قصيرة الأجل وإلا سوف تقع في عسر مالي ولكن عندما ترتفع عن الواحد يعني ذلك أن الشركة لديها سيولة نقدية كافية لتغطية التزاماتها دون اللجوء إلى الأصول المتداولة الأخرى ولكن هناك بعض التحفظات على هذه الزيادة وخاصة إذا كانت مرتفعة جداً لأنها قد تشير إلى عدم كفاءة الإدارة في استثمار نقديتها .

د – معدل سرعة دوران النقدية: يعبر عنها بالعلاقة التالية:

معدل سرعة دوران النقدية =المبيعات السنوية ÷(الأرصدة النقدية الجاهزة + الأرصدة النقدية شبه الجاهزة)

ويبين هذا المعدل سرعة دوران النقدية خلال السنة فكلما زاد عدد مرات الدوران يعني ذلك كفاءة الإدارة في استخدام نقديتها.

و – نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل : ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل = المخزون ÷ صافي رأس المال العامل

والهدف من استخدامها معرفة مدى قدرة الشركة على تحمل الخسارة المحتملة نتيجة للانخفاض في قيمة المخزون شرط ألا يؤثر ذلك الانخفاض على الكفاية الاقتصادية لوظيفة الشراء والمحافظة على سير العمليات الإنتاجية والبيعية في الشركة وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح الشركة والعكس صحيح.

خامسا : حدود استخدام النسب المالية:

بعد أن تمت معالجة النسب المالية يبقى لدينا أن نشير إلى أن اعتماد المحلل المالي على هذه النسب يشوبه بعض التحفظات فاستخراج هذه النسب من القوائم المالية لا يكون لها معنى إلا إذا تمت مقارنتها مع نسب أخرى وهذه المقارنة يمكن أن تتم مع متوسط الصناعة ، المعيار التاريخي أو شركة أخرى تمارس نفس النشاط الاقتصادي ولهذا السبب كان لا بد من الإشارة إلى بعض حدود استخدامات النسب المالية في عملية التحليل المالي وهي [10] [12] :

1- إن قائمة الدخل تعبر عن الأسعار في الوقت الحالي بينما الميزانية العمومية عن فترات تاريخية لذلك لا يكون هناك اتساق بين بيانات قائمة الدخل والميزانية العمومية [9] . بمعنى آخر أن قيمة بنود الميزانية العمومية يعبر عنها على أساس التكلفة التاريخية أي لحظة شراء الأصول الثابتة مثلاً كما أن إعداد القوائم المالية يتطلب فترة طويلة نسبياً وهذا ما يجعل النسب بدون جدوى ولتوضيح ذلك فعلى سبيل المثال يتطلب إعداد القوائم المالية مدة شهرين وبعدها يتم إعداد هذه النسب على أساس هذه القوائم إلا أن نشاط الشركة لا يتوقف بل يبقى مستمراً وبالتالي فإن قيمة بعض بنود هذه القوائم سوف يتغير عند إعداد هذه النسب .

2- تعتمد الكثير من الأرقام في بنود القوائم المالية على التقدير الشخصي للمحاسبين (الإهلاك ...) مما يؤدي إلى الحصول على نتائج مضللة في حال تمت المقارنة مع شركة أخرى تعتمد طريقة أخرى للإهلاك كما أن اختلاف الطرق المحاسبية للمخزون (الوارد أولاً ، صادر أولاً – الوارد أولاً ، صادر أخيراً ...) وبعض المصروفات والإيرادات بالإضافة إلى أن عملية تحديد بعض البنود في الميزانية العمومية هل هي أصول متداولة ؟ أم ثابتة ؟ وبالتالي فإن الاختلافات في معالجة هذه البنود يؤدي إلى الحصول على نتائج مضللة لذلك يجب تحديد هذه الفروق ثم تعديل الأرصدة الدفترية لهذه البنود من جديد حتى تكون عملية التحليل سليمة [8].

3- إن الاعتماد على النسب المالية في المقارنة قد يكون مضللاً للمحلل المالي فمثلاً يمكن أن تكون نسبة التداول متساوية بين الشركة والشركة التي تتم المقارنة معها إلا أن تركيب الأصول المتداولة مختلف فقد نجد في شركتنا أن المخزون مرتفع ولكن في الشركة الأخرى النقدية مرتفعة وبالتالي فإن سيولة الشركة التي تتم المقارنة معها أفضل وأكثر قدرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل لأن المخزون يحتاج إلى فترة لبيعه.

4- إن النسب المالية لا تأخذ بعين الاعتبار حالات التضخم والانكماش (تغيرات الأسعار).

5- لا تعكس القوائم المالية جميع العوامل التي تؤثر على المركز المالي للشركة لأنه لا يمكن تحديدها بمبالغ نقدية (استخدام التكنولوجيا في زيادة حجم الإنتاج يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة وبالتالي زيادة الأرباح).

6- إن اختلاف حجم النشاط لدى الشركة وتنوع خطوط إنتاجها يجعل المقارنة بين الشركة والشركات الأخرى صعباً كذلك بالنسبة للقطاع الذي تعمل فيه فأكثر الشركات الضخمة لم تعد تعتمد على خط إنتاجي واحد مما يجعل معظم الشركات غير متجانسة وصعوبة المقارنة فيما بينها .

كما أن تنوع خطوط الإنتاج يشكل صعوبة أمام المحلل المالي في تحليل النسب لأنه يصعب تحديد أي نوع من منتجات الشركة مثلاً كان غير مقبول في السوق في حال اعتمدنا على أرقام المبيعات الإجمالية دون معرفة ما هي مبيعات الشركة من كل نوع .

7- إن النسب المالية لا تأخذ في عين الاعتبار تغيير قيمة وحدة النقد .

وأخيراً إن تحديد هذه المشكلات لا يعني أن التحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية يعتبر قاصراً على إعطاء نتائج يعتمد عليها المحلل لاتخاذ القرار إنما الهدف من ذلك إرشاد المحلل المالي لهذه المشكلات حتى يتم أخذها بعين الاعتبار عند إجراء عملية التحليل حتى يتم التوصل إلى نتائج دقيقة .

سادساً : الدراسة العملية :

الميزانية العمومية :

جدول رقم (1) يبين الموجودات لدى شركة الخيوط القطنية في اللاذقية عن الأعوام الممتدة من العام 2000 -2004

الموجودات	العام 2000	العام 2001	العام 2002	العام 2003	العام 2004
الموجودات الثابتة					
أراضي	17314192	17314192	17314192	17314192	17314192
مباني وإنشاءات	692262328	692262328	692262328	692262328	1282021109
إهتلاك	57805162	71650409	85495656	99340903	124981327
صافي مباني وإنشاءات	634457166	620611919	606766672	592921425	1157039782
آلات وتجهيزات نشاط إنتاجي	1709179652	1759914878	1759914878	1759884206	4615386903
إهتلاك	438248512	549345188	698937952	848528109	1240835910
صافي آلات وتجهيزات نشاط إنتاجي	1270931140	1210569690	1060976926	911356097	3374550993
آلات مراكز خدمات الإنتاج	146686708	150327208	150327208	150327208	1456340080
إهتلاك	55331522	70118043	85150759	100183475	245817478
صافي آلات مراكز خدمات الإنتاج	91355186	80209165	65176449	50143733	1210522602
وسائل النقل	13465470	15763504	33360886	35185758	35185758
الاهتلاكات	1745180	3091720	5734704	8930377	12202087
صافي وسائل النقل	11720290	12671784	27626182	26255381	22983671
عدد وأدوات	63877730	63877730	63877730	72069830	203204620
الاهتلاكات	47905666	60253884	61546270	62427758	79936632
صافي عدد وأدوات	15972064	3623846	2331460	9642072	123267988
أثاث	18276058	18984258	19601958	19976458	40047850
الاهتلاكات	5622106	7554708	9547555	11586038	15407987
صافي أثاث	12653952	11429550	10054403	8390420	24639863
نفقات إيرادية مؤجّلة	592932678	592932678	582249458	582249458	880977026

الاهتلاكات	227357458	286650725	344875670	403100615	491198317
صافي نفقات إيرادية مؤجّلة	365575220	306281953	237373788	179148843	389778709
صافي الموجودات الثابتة	2419979210	2262712099	2027620072	1795172163	6320097800
2. مشروعات تحت التنفيذ					
مباني وإنشاءات	0	3825380	7764087	13856924	30509744
آلات وتجهيزات	0	0	0	5728000	26901169
وسائل نقل وانتقال	71252	71252	2271252	971252	971252
نفقات إيرادية مؤجلة	299334172	231551713	442969325	398071648	56624279
اعتمادات لشراء موجودات ثابتة	0	0	0	79179951	114106439
المجموع	299405424	235448345	453004664	497807775	229112883
3. الموجودات المتداولة					
مخـــازن المـــواد والموجـــودات المختلفة	314775537	324925668	387583506	515668548	418514458
إنتاج غير تام	36587279	67936387	51587567	58156988	76124100
إنتاج تام	200996034	374970259	524424322	91938609	1128096287
مؤونة هبوط أسعار البضاعة	44097676	0	100445066	2872685	114485167
صافي المخزون	508261174	767832314	863150329	662891460	1508249678
مخزون مخلفات معمل /3	1273456	1473880	4004415	2406833	0
إنتاج غير تام /3	33820928	58996428	77428358	43487927	0
إنتاج تام /3	156004215	257965000	288475968	88347712	0
مجموع مخزون معمل[2] / 3	191098599	318435308	369908741	134242472	0
زبائن	2609993357	2282914654	2261398105	2728710756	2129912961
حسابات مدينة أخرى	8570743	257209	368255	287915	238415
أموال جاهزة	306434244	541733793	416993240	727999239	887969437
مجموع الموجودات المتداولة	3624358117	3911173278	3911818670	4254131842	4526370491
أرصدة شاذة[3]	0	1329902917	291409632	1313685181	835200580
المجموع	6343742751	7739236639	6683853038	7860796961	11910781754

جدول رقم (2) يبين المطاليب لدى شركة الخيوط القطنية في اللاذقية عن الأعوام الممتدة من العام 2000 -2004

المطاليب	العام 2000	العام 2001	العام 2002	العام 2003	العام 2004
حق الملكية					
رأس المال	4000000000	4000000000	4000000000	4000000000	4000000000

[2] – تم فصل رصيد المخزون في الأعوام الممتدة من 2000 – 2003 لأن هذا المخزون عند بيعه يسجل في مشروعات تحت التنفيذ وليس مبيعات ولكن في العام 2004 تم دمج مخزون معمل /3/ مع مخزون الشركة وأصبح هناك مخزون واحد.

[3] – هو عبارة عن حساب جاري المؤسسة وطبيعته دائنة ولكن وضع في الطرف المدين (الموجودات) باعتبار أن الشركة في اللاذقية لها أموال على الشركة العامة في دمشق ولم تسدده بعد .

إستثمار المؤسسة تنفيذاً للخطة	0	0	477549435	595082233	671871274
استثمار المؤسسة تنفيذاً للخطة توسع	0	0	0	0	4862375920
المجموع	4000000000	4000000000	4477549435	4595082233	9534247194
مدينوا أقساط رأس المال	358770218	358442677	358442677	358442677	358442677
العجز المرحل	935075495	1028508589	1121478295	1250087893	1622751020
المجموع	2706154287	2613048734	2997628463	2986551663	7553053497
احتياطي قانوني	5017033	5017033	5017033	5017033	5017033
احتياطي توسع صناعي	5017033	5017033	5017033	5017033	5017033
صافي حق الملكية	2716188353	2623082800	3007662529	2996585729	7563087563
المطاليب المتداولة					
موردون	3034747159	4913782295	3453114084	4434345967	3981188240
حسابات دائنة مختلفة	455968759	80486954	117614897	94806972	65615125
مصاريف مستحقة	104940656	89986766	105461528	271139827	164399494
المجموع	3595656574	5084256015	3676190509	4800292766	4211202859
أرصدة أخرى	31897824	31897824	0	0	0
أرصدة شاذة[4]	0	0	0	63918466	136491332
المجموع	6343742751	7739236639	6683853038	7860796961	11910781754

جدول رقم (3) يوضح قائمة الدخل لشركة الخيوط القطنية في اللاذقية عن الأعوام الممتدة من العام 2000 -2004

	2000	2001	2002	2003	2004
صافي المبيعات	1764445401	1184752213	1148374400	1916522200	2389915976
تكلفة البضاعة المباعة	2306945650	1433157718	1227457223	2146889403	2043848658
مجمل الربح أو (الخسارة)	-542500249	-248405505	-79082823	-230367203	346067318
مصاريف التشغيل					
دعاية وإعلان	1278489	1354466	754642	514353	955393
نقل وإنتقال	199667	935061	1128801	932383	806688
إنارة ومياه	0	0	0	0	9130
بريد وبرق وهاتف	1036707	1425890	1585581	1258250	1462876
خدمات أبحاث	1700000	145500	214400		
إهتلاك أثاث الإدارة ومهمات وتركيبات	1346944	1932602	1695923	1741559	676282463
مؤونة هبوط أسعار البضاعة	42522893	0	100445066	0	111612482
مجموع مصاريف التشغيل	48084700	5793519	105824413	4446545	791129032

[4] – هو عبارة عن حساب فوائد دائنة مستحقة ويجب أن تكتب في الطرف المدين ولكنها وضعت في الطرف الدائن

صافي ربح التشغيل	-590584949	-254199024	-184907236	-234813748	-445061714
تعويضات وغرامات على الغير	11045	16876	447256	133449	7767168
إيرادات متنوعة	18796918	73597009	1042352	98336832	5198598
إيجارات دائنة	0	741599	483850	438221	327750
إعانات تصدير	44414871	42278221	25866000	33352000	61142000
فوائد دائنة	58172812	71167440	78316165	1458699	11245254
مصاريف أخرى	623747	3895903	170935	7860963	13282183
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	-469813050	-70293782	-78922548	-108955510	-372663127
الفوائد	79136914	23139312	14047156	19654088	0
صافي الربح قبل الضرائب	-548949964	-93433094	-92969704	-128609598	-372663127

1- : نسب السيولة :

أ- نسبة السيولة العامة (التداول) :

نسبة السيولة العامة (التداول) = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

عام 2000 = 3624358117 ÷ 3595656574 = 1.007

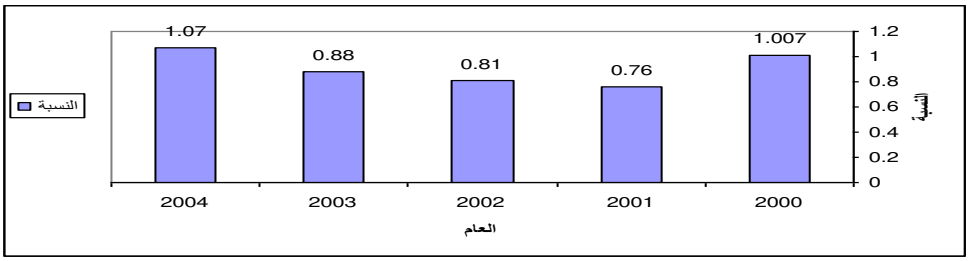
عام 2001 = 3911173278 ÷ 5084256015 = 0.76

عام 2002 = 3911818670 ÷ 4800292766 = 0.81

عام 2003 = 4254131842 ÷ 4800292766 = 0.88

عام 2004 = 4526370491 ÷ 4211202859 = 1.07

نجد أن الشركة في العام 2000 كانت تملك مقابل كل 1 ل س من المطاليب المتداولة 1,007 من الموجودات المتداولة و0,76 عام 2001 و0,81 عام 2002 و 0,88 عام 2003 و 1,07 عام 2004 ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي(1) :



رسم بياني رقم (1) : يظهر نسب السيولة العامة

علماً أن هذه النسبة من المفترض أن تكون 1:2 أي مقابل كل 1 ل س من المطاليب المتداولة هناك 2 ل س من الموجودات المتداولة إلا أن نسبة الشركة تعتبر أقل بكثير من هذا المعدل ففي العام 2000 كانت النسبة 1,007 أي أن الشركة لم تكن في المستوى المطلوب وهذا ما سينعكس سلباً عليها من ناحية تدني السيولة العامة وبالتالي تصبح غير قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بسهولة كذلك صعوبة الحصول على قروض قصيرة الأجل إلا أن الشركة في العام 2001 لم تحافظ على هذه النسبة بل انخفضت إلى 0,76 وهذا ما سيؤدي إلى آثار أكثر سلبية على الشركة وخاصة أن هذه النسبة انخفضت عن 1:1 أي أن الشركة أصبحت غير قادرة على تسديد مطاليبها المتداولة

علماً أن الموجودات المتداولة غير مخصصة فقط لتسديد المطاليب المتداولة بل إلى تغطية احتياجات دورة التشغيل أيضاً وهذا يعني ضعف كفاءة إدارة الشركة بالمحافظة على الأقل على نسبة العام 2000 بل يجب عليها تحسينها حتى تقترب من 1:2 ولكن إذا نظرنا إلى سبب انخفاض هذه النسبة نجد أنه يعود إلى زيادة رصيد الموردين خلال هذا العام بنسبة 61,91 % مما أدى إلى إرتفاع المطاليب المتداولة خلال العام 2001 عن عام 2000 بنسبة 41,39 % بينما الموجودات المتداولة ارتفعت فقط عام 2001 بنسبة 7,91 % وإذا نظرنا إلى الموجودات المتداولة بشكل مفصل نرى أن رصيد الزبائن انخفض بنسبة 12,53 % بينما رصيد الموردين ارتفع بنسبة 61,91 % وهذا يعني أن الشركة عملت على الاستفادة من الشروط الائتمانية التي قدمها الموردون ولكنها تشددت في سياسة الائتمان والتحصيل مما أدى إلى انخفاض رصيد الزبائن كما أن زيادة الأرصدة الأخرى في الموجودات المتداولة لم تستطيع تغطية الزيادة التي حصلت في رصيد الموردين لكن الشركة خلال العام 2002 و2003 استطاعت أن تمنع من انخفاض هذه النسبة وبدأت في الارتفاع حتى العام 2004 حيث بلغت 1,07 وهذا يشير إلى رغبة الشركة في تحسين سيولتها وإذا نظرنا إلى أسباب هذا الارتفاع خلال العام 2004 فيعود إلى انخفاض المطاليب المتداولة خلال العام 2004 عن عام 2003 بنسبة 12,27% وارتفاع الموجودات المتداولة بنسبة 6,39 % وإذا نظرنا إلى محتوى المطاليب المتداولة نرى أنه تم تخفيض جميع أرصدة المطاليب المتداولة وبالأخص رصيد الموردين حيث بلغ 10,21 % أما في أرصدة الموجودات المتداولة بالرغم من انخفاض رصيد الزبائن 21,97 % فقد استطاعت الشركة أن تزيد من مخزونها وأموالها الجاهزة وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه خلال العام 2004 حدث توسع في الشركة وتم استخدام هذه الأموال لزيادة الموجودات الثابتة لدى الشركة بعد أن كان رصيد الموردين مثلا خلال العام 2003 يشكل نسبة 47,78 % من إجمالي مصادر الأموال أصبح خلال العام 2004 يشكل نسبة 6,25 % من استخدامات الأموال . إذن يرى الباحث أنه إذا أرادت الشركة تحسين هذه النسبة يمكن أن تلجأ إلى عملية استبدال في ديونها أي أن تحصل على قروض طويلة الأجل وتستخدمها لسداد جزء من مطاليبها المتداولة ولكن هذه السياسة يجب أن تكون مؤقتة حتى تستطيع الشركة رفع نسبتها لأن التعامل مع البنوك يعتبر أقل مرونة من التعامل مع الموردين كذلك القروض طويلة الأجل يجب أن تخصص إلى موجودات ثابتة طويلة الأجل وليست متداولة حتى يكون هناك توازن بين عملية السداد والتحصيل . بعد ذلك يجب أن تعمل الشركة على تخفيض مطاليبها المتداولة وزيادة موجوداتها المتداولة وذلك من خلال زيادة مبيعاتها دون اللجوء إلى هذه العملية .

ب – **نسبة السيولة السريعة:**

= الأصول المتداولة – (المخزون السلعي + المصاريف المدفوعة مقدماً) ÷ الخصوم المتداولة

عام 2000 = 2924998344 ÷ 3595656574 = 0.81

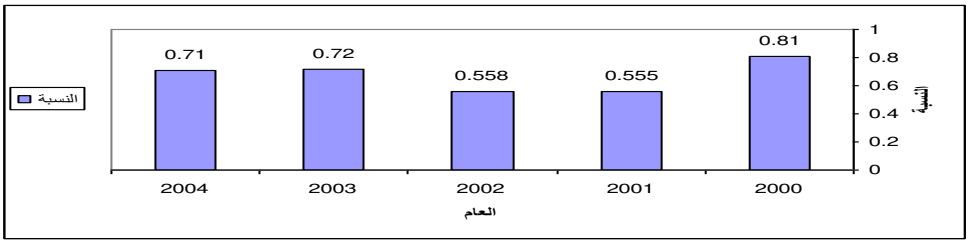
عام 2001 = 2824905656 ÷ 5084256015 = 0.55

عام 2002 = 2678759600 ÷ 4800292766 = 0.558

عام 2003 = 3456997910 ÷ 4800292766 = 0.72

عام 2004 = 3018120813 ÷ 4211202859 = 0.71

نجد أن الشركة خلال العام 2000 كانت تملك مقابل كل 1 ل س من المطاليب المتداولة 0,81 ل س من الموجودات سريعة التحول إلى نقدية و0,555 عام 2001 و 0,558 عام 2002 و 0,72 عام 2003 و 0,71 عام 2004 ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي (2) .



رسم بياني رقم (2) : يظهر نسب السيولة السريعة

علماً أن هذه النسبة من المفضل أن تكون 1:1 أي مقابل كل 1 ل س من المطاليب المتداولة هناك 1 ل س من الموجودات المتداولة وبالتالي نجد أن السيولة السريعة للشركة خلال عام 2000 كانت 0,81 بمعنى أن الشركة تستطيع سداد 81 % من مطاليبها المتداولة من موجودات سريعة التحول إلى نقدية ولكنها تبقى عاجزة عن تسديد 19 % وإذا قارنا مع السيولة العامة نرى أن الموجودات السريعة التحول إلى نقدية تشكل النسبة الأكبر من الموجودات المتداولة إلا أن هذه الموجودات تبقى عاجزة عن تسديد التزامات الشركة قصيرة الأجل لذلك سوف تلجأ الشركة إلى المخزون في حال أرادت تسديد مطاليبها المتداولة وانخفضت هذه النسبة أيضاً عام 2001 إلى 0,555 وهذا يعود إلى زيادة المطاليب المتداولة وإلى زيادة رصيد المخزون لدى الشركة وانخفاض رصيد الزبائن وبالتالي كان يجب على الشركة التساهل في سياسة الائتمان والتحصيل من أجل تصريف المخزون الموجود لديها وهذا ما تم الإشارة إليه في معالجة السيولة العامة علماً أن أسباب استبعاد المخزون يعود إلى انخفاض قيمته في حال تم تحويله إلى نقدية عن طريق التصفية كذلك بلغت هذه النسبة 0.558 في عام 2002 بسبب زيادة المخزون وانخفاض رصيد الزبائن والأموال الجاهزة أيضاً لكن هذه النسبة عادت وارتفعت إلى 0,72 عام 2003 والسبب يعود إلى انخفاض رصيد المخزون وبالتالي زيادة المبيعات وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الموجودات السريعة التحول إلى نقدية ويظهر ذلك من خلال إرتفاع رصيد الزبائن في هذا العام 20,66 % عن عام 2002 وكذلك الأموال الجاهزة بنسبة 74,58 % ولكن هذه النسبة عادت وانخفضت إلى 0,71 عام 2004 وهذا يعود إلى زيادة رصيد المخزون وانخفاض رصيد الزبائن ويرى الباحث أنه يجب على الشركة اتخاذ بعض القرارات الهامة من أجل تعديل هذه النسبة حتى تصبح 1:1 أو قريبة من ذلك بمعنى أن تقوم بوضع سياسة جديدة أقل تشدداً في سياسة الائتمان والتحصيل بالإضافة إلى معاينة حالة المخزون وهل أن المشكلة في المخزون أم في سياسة الائتمان والتحصيل من أجل زيادة المبيعات وبالتالي إمكانية زيادة

الأرصدة السريعة التحول إلى نقدية بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بالمطاليب المتداولة التي تم الإشارة إليها في نسبة السيولة العامة .

ج- نسبة الجاهزية النقدية :

= (الأرصدة النقدية الجاهزة + الأرصدة النقدية شبه الجاهزة) ÷ الخصوم المتداولة

عام 2000 = 306434244 ÷ 3595656574 = 0.085

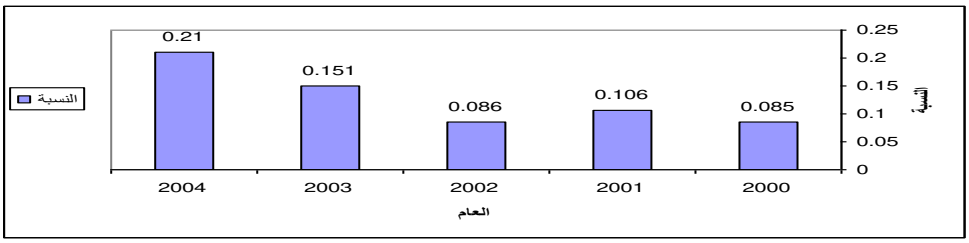
عام 2001 = 541733793 ÷ 5084256015 = 0.106

عام 2002 =416993240 ÷ 4800292766 = 0.086

عام 2003 = 727999239 ÷ 4800292766 = 0.151

عام 2004 = 887969437 ÷ 4211202859 = 0.210

نجد أن الشركة في العام 2000 كانت تملك مقابل كل 1 ل س من المطاليب المتداولة 0,085 ل س من الجاهزية النقدية وارتفعت إلى 0,1 عام 2001 ولكنها عادت وانخفضت عام 2002 إلى 0,086 ثم عادت وارتفعت هذه النسبة إلى 0,15 عام 2003 واستمرت بالارتفاع عام 2004 إلى 0,21 ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي (3) .



رسم بياني رقم (3) : يظهر نسب الجاهزية النقدية

علماً أن النسبة المثلى يجب أن تكون 1:1 أي مقابل كل 1 ل س من المطاليب المتداولة هناك 1 ل س من الموجودات النقدية والشبه النقدية ويعود إرتفاع هذه النسبة عام 2001 من 0,085 إلى 0,106 إلى زيادة الأموال الجاهزة بنسبة 23,02 % ولكنها عادت وارتفعت عام 2003 إلى 0,15 وهذا يعود إلى زيادة المبيعات وبالتالي زيادة الأموال الجاهزة بنسبة 74,58 % واستمرت هذه النسبة بالارتفاع عام 2004 وهذا يعود إلى زيادة المبيعات وانخفاض رصيد الزبائن بنسبة 21,94 % وبالتالي زيادة الأموال الجاهزة بنسبة 21,97 % وهذا ما انعكس إيجاباً على تحسين نسبة الجاهزية النقدية لدى الشركة خلال العام 2004 ويرى الباحث أنه إذا أرادت الشركة تحسين هذه النسبة يجب على الشركة تشجيع الزبائن على تسديد الديون المترتبة عليهم من خلال وضع سياسة أقل تشدداً في التحصيل عن طريق إعطاء حسومات نقدية مثلا لتشجيع الزبائن على السداد أو تخفيض هذا الرصيد عن طريق تحويله إلى أرصدة شبه نقدية (أوراق قبض ...) والبيع أيضاً بأوراق قبض وبالتالي تخفيض رصيد الزبائن وزيادة الأرصدة النقدية الجاهزة وشبه الجاهزة .

د - **معدل سرعة دوران النقدية:**

= المبيعات السنوية ÷ (الأرصدة النقدية الجاهزة + الأرصدة النقدية شبه الجاهزة):

عام 2000 = 1764445401 ÷ 306434244 = 5.75

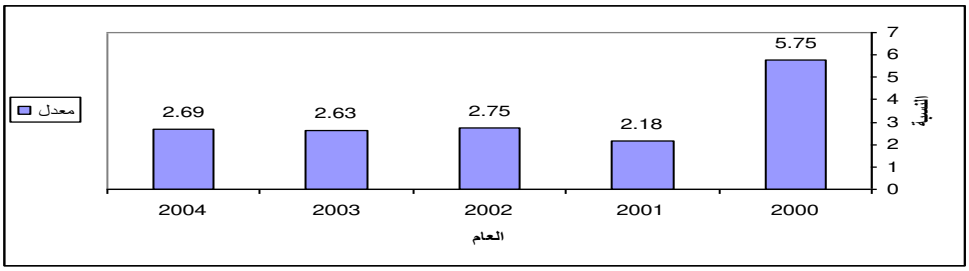
عام 2001 = 1184752213 ÷ 541733793 = 2.18

عام 2002 = 1148374400 ÷ 416993240 = 2.75

عام 2003 = 1916522200 ÷ 727999239 = 2.63

عام 2004 = 2389915976 ÷ 887969437 = 2.69

نجد أن معدل سرعة دوران النقدية خلال العام 2000 كان 5,75 وانخفض إلى 2,18 عام 2001 وعاد وارتفع بنسبة قليلة عام 2002 حيث بلغ 2,75 ولكنه عاد وانخفض عام 2003 إلى 2,63 ثم أرتفع قليلاً عام 2004 حيث بلغ 2,69 . ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي (4) .



رسم بياني رقم (4) : يظهر معدل سرعة دوران النقدية

وإذا نظرنا إلى أسباب انخفاض هذا المعدل من 5,75 عام 2000 إلى 2,18 عام 2001 نرى أنه يعود إلى انخفاض رصيد المبيعات عام 2001 عن عام 2000بنسبة 32,85 % بينما ارتفع رصيد الأموال الجاهزة 76,78 % وهذا يعني أن هناك تجميداً كبيراً في رصيد النقدية وبالتالي يجب تخفيض هذا الرصيد وزيادة المبيعات عن طريق ما تم الإشارة إليه سابقاً ولكن السبب في إرتفاع هذا المعدل قليلاً إلى 2,75 عام 2002 بالرغم من انخفاض رصيد المبيعات 3,07 % إلى انخفاض رصيد الأموال الجاهزة بنسبة 23,02 % ولكن عاد وانخفض هذا المعدل عام 2003 إلى2,63 بسبب زيادة رصيد الأموال الجاهزة بنسبة 74,85 % بالرغم من زيادة المبيعات 66,89 % وهذا يعني أن الشركة تمكنت من زيادة مبيعاتها من أجل رفع هذا المعدل ولكن واجهت الشركة مشكلة في استخدام أموالها وبالتالي هذا ما يدل على عدم كفاءة إدارة الشركة في استثمار أموالها الجاهزة بشكل فعال علماً أن معدل الجاهزية النقدية منخفض أيضاً خلال هذا العام وبالتالي تظهر المشكلة هنا في زيادة المبيعات ويعني ذلك بأنه على الشركة زيادة مبيعاتها بنسبة أكبر إلا أن هذا المعدل عاد وارتفع عام 2004 إلى 2,69 ولكن بنسبة قليلة عن عام 2003 بسبب زيادة المبيعات بنسبة 24,7 % بالرغم من زيادة الأموال الجاهزة بنسبة 21,97 % وهذا يعني أنه يجب زيادة المبيعات بنسبة أكبر .

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن المشكلة خلال هذه الأعوام كانت تعود إلى عدم قدرة الشركة على زيادة مبيعاتها بشكل كافي وزيادة أموالها الجاهزة علماً أن نسبة الجاهزية النقدية كانت منخفضة جداً إذاً فالمشكلة لا تظهر ليس في زيادة الأموال الجاهزة فقط بل تكون بسبب انخفاض مبيعات الشركة لذلك يجب العمل على زيادة المبيعات من خلال ما تم الإشارة إليه سابقاً .

و – نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل :

نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل = المخزون ÷ صافي رأس المال العامل

عام 2000 = 699359773 ÷ 28701543 = 24.36

عام 2001 = 1086267622 ÷ (1173082737 −) = − 0.92

عام 2002 = 1233059070 ÷ 235628161 = 5.23

عام 2003 = 797133932 ÷ (546160924 −) = − 1.45

عام 2004 = 1508249678 ÷ 315167632 = 4.78

نجد أن هذه النسبة كانت خلال عام 2000 مرتفعة حيث بلغت 24,36 وهذا يعود إلى انخفاض تصريف مخزون الشركة وانخفاض رأس المال العامل ولكن خلال عام 2001 استمر المخزون في الارتفاع بينما حدث ارتفاع كبير في المطاليب المتداولة حيث زادت هذه المطاليب بنسبة 41,39 % بينما زادت الموجودات المتداولة بنسبة قليلة حيث بلغت 7,91 % وهذا المؤشر ليس من صالح الشركة وبالتالي يدل على عدم كفاءة إدارة الشركة لرأس المال العامل الموجود لديها بحيث تحول من موجب خلال العام 2000 إلى سالب عام 2001 ولكن خلال العام 2002 حققت الشركة معدلاً موجباً 5,23 حيث استطاعت الشركة من إعادة تحقيق رأس مال عامل موجب بعد أن كان سالباً وهذا يعود إلى تخفيض إدارة الشركة رصيد الموردين بنسبة 29,72 % وهذا ما انعكس إيجاباً على تخفيض المطاليب المتداولة بنسبة 27,69 % إلا أن إدارة الشركة خلال العام 2003 استطاعت تصريف قسم كبير من مخزونها ولكنها لم تستطيع المحافظة على رأس مال عامل موجب أما في العام 2004 فلم تستطع الشركة المحافظة على نفس المستوى من المخزون بل ارتفع ولكنها استطاعت تحقيق صافي رأس مال عامل موجب بعد أن كان سالباً خلال العام 2003 وأخيراً يرى الباحث أنه يجب على الشركة تخفيض هذا المعدل وذلك عن طريق تصريف المخزون ولكن دون أن يؤثر ذلك على إنتاج الشركة ومبيعاتها كذلك المحافظة على صافي رأس مال عامل موجب وزيادته لا تخفيضه وجعله سالباً ويتم ذلك عن طريق التخلص من جزء كبير من الديون قصيرة الأجل في الشركة وتحصيل ديونها .

سابعاً – النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة، وهي:

1.بعد الانتهاء من الدراسة الميدانية تم التأكد من الفرضيات التي تم وضعها فوجدنا أن الشركة لا تقوم بدراسة المؤشرات المالية وهذا ما أدى إلى اتخاذ عدة قرارات إدارية خاطئة لم تساعد الشركة على تجنب المشاكل التي تواجهها وأبرزها استمرار الخسائر في الشركة وكذلك ارتفاع المديونية وانخفاض السيولة، كذلك لم تستطع تحقيق المعدل المطلوب مقارنة مع معدل الصناعة وهذا يعني أن الشركة ما زالت متخلفة عن القطاع الذي تعمل فيه كما أن الشركة لا يتوفر لديها الكادر البشري والمؤهل الخبير والذي يمكنها من دراسة المؤشرات المالية بنجاح ، فضلاً عن عدم دعم الإدارة لدراسة المؤشرات المالية ولم تقم به أصلاً الأمر الذي أدى إلى حدوث خسائر متتالية في الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الأخرى التي تعاني منها الشركة .

2. لا تقوم الشركة فعليا" إلا بحساب سيولة التداول ولا تقوم بحساب نسب السيولة الأخرى وكذلك لا تقوم بحساب النسب المالية الأخرى فالشركة مطالبة باعتماد جميع النسب المالية اللازمة لإظهار نقاط القوة أو الضعف، فمن خلال حساب نسبة السيولة السريعة نجد أن الشركة تعاني من وجود كميات كبيرة من المخزون وهذا ما أدى إلى انخفاض هذه النسبة.

3 . نجد أن الشركة تعاني من مشكلة في السيولة الموجودة لديها ويظهر ذلك من انخفاض جميع نسب السيولة كذلك نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل حيث كان رأس المال العامل في العامين 2001 و 20003 سالباً وهذا يعني أن المطاليب المتداولة أكبر من الموجودات المتداولة وبالتالي عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المتداولة بالإضافة إلى ذلك فإن الموجودات المتداولة غير مخصصة فقط لتغطية الموجودات المتداولة بل لتغطية احتياجات التشغيل أيضا .

4 . استطاعت الشركة أن تحصل على تدفق نقدي سنوي نتيجة احتجاز أقساط استهلاك سنوية ثابتة وهذا ما عزز من تدعيم قدرة الشركة بالتمويل الذاتي والاستفادة من مخصصات الاستهلاك بإعادة توظيفها في استثمارات جديدة إلا أن الشركة يجب أن تكون حذرة من جراء ذلك لأن الاستهلاك أصبح يشكل نسبة كبيرة وهذا يعني أن معظم الموجودات الثابتة أصبحت قديمة وبحاجة إلى استبدال لذلك يجب الاعتماد على الأرباح المحتجزة في عملية التمويل الذاتي وليس الاستهلاك فقط .

5 . هناك اقتناع داخل الشركة بعدة عوامل ترفع من فعالية التحليل المالي ولكنها غير متوفرة داخل الشركة، ومنها دعم الإدارة للتحليل المالي والاعتراف بأهميته من خلال مساعدة المدير المالي في التخطيط المالي والرقابة المالية وكذلك الكادر البشري المؤهّل وتدريبه، وهذا ما يضعف من إمكانية القيام بالتحليل المالي السليم.

6 . لم تحقق الشركة أية أرباح من العام 2000 حتى العام 2003 إلا أنها في العام 2004 استطاعت أن تحقق مجمل ربح ولكن الشركة عادت وحققت صافي خسارة والسبب يعود إلى ارتفاع اهتلاك أثاث الإدارة ومهمات وتركيبات وكذلك مؤونة هبوط أسعار البضاعة وهذا يعني أن الشركة إذا استطاعت استخدام الموجودات الثابتة الموجودة لديها بكفاءة عالية خلال العام 2005 يمكن أن تحقق أرباحاً لأنها قامت بعملية استبدال وإدخال موجودات ثابتة إنتاجية جديدة.

7. ما زالت الشركة تعتمد على أسلوب محاسبي قديم كإفصاح محاسبي حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والذي يبقى قاصراً عن إعطاء معلومات دقيقة وسهلة لمتخذي القرار .

8. من أهم المشاكل التي تعاني منها إدارة الشركة هي الالتزام بالتعليمات واللوائح التنظيمية بعد أن كانت هذه اللوائح وسيلة أصبحت هدفاً.

9. من خلال الاستبيان الذي تم إجراؤه على الشركة تم التوصل إلى أن هناك لا مبالاة في العمل داخل الشركة كونها تابعة للقطاع العام ويحاول الجميع التهرب من استخدام الأسس العلمية في العمل باعتقادهم أن ذلك يؤدي إلى تعقيد أعمالهم وإن أكثر الخسائر التي يتكبّدها القطاع العام في سوريا لا تعود إلى القطاع العام بل إلى سوء إدارة هذا القطاع، فالقطاع الخاص لا يملك مقومات تفوق القطاع العام إنما يملك إدارة جيدة تستخدم أفضل الأساليب العلمية في عملها وكذلك تضع الموظّف الملائم في المكان الملائم.

تاسعا"- التوصيات:

كان لا بد من ذكر بعض التوصيات في نهاية هذا البحث والتي من الممكن أن تساعد إدارة الشركة على تلافي المشاكل التي تعترض عملية التحليل المالي داخل الشركة العامة للخيوط القطنية في اللاذقية، نوجزها بما يلي:

1. ضرورة تعديل النظام المحاسبي المعتمد في الشركة ومن أهم هذه التعديلات ضرورة إعداد قائمة الدخل بدلاً من حساب المتاجرة والأرباح والخسائر، فضلاً عن إعداد القوائم المالية المقارنة وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها

كذلك إعداد قائمة التدفقات النقدية حتى تتمكن أية جهة في الشركة وخارجها وبالأخص المدير المالي من الحصول على البيانات المحاسبية بسرعة وبالدقة المطلوبة.

2.ضرورة استخدام نظام محاسبي عن طريق أتمتته بدلاً من التسجيل اليدوي لتسهيل تسجيل عمليات الشركة وسهولة الحصول على البيانات المحاسبية بالسرعة القصوى وبالدقة المطلوبة.

3.ضرورة قيام الشركة بدراسة المؤشرات المالية قبل تخاذ أي قرار وبالأخص القرارات المالية لأن أي قرار يتم اتخاذه دون الإحاطة بجميع جوانبه يمكن أن يكون تأثيره السلبي في الشركة أكثر من عدم اتخاذه .

4. ضرورة توفير الكادر البشري المؤهل والخبير وإجراء دورات تدريبية لتنمية قدرات القائمين على هذه الدراسة .

5. ضرورة أن تقوم الشركة بإعادة تقييم موجوداتها الثابتة حتى لا يكون هناك اختلاف بين قيمتها الدفترية والسوقية واستبدال الموجودات القديمة والتي أصبحت شبه مستهلكة وإدخال موجودات ثابتة إنتاجية جديدة.

6- ضرورة إنشاء قسم مختص بعملية دراسة المؤشرات المالية وأن يكون تابعاً للمدير المالي مما يسهل من عملية التخطيط المالي والرقابة المالية عند قيام المدير المالي بذلك كونها تقدم له البيانات والمعلومات الصحيحة.

7- ضرورة إنشاء إدارة مستقلة لعمليات التسويق عن إدارة المبيعات حتى تتمكن الشركة من التخلص من مخزونها المرتفع عن طريق القيام بحملات إعلانية، لأن هدف الشركات اليوم ليس إنتاج أكبر قدر مما يمكن بل تسويق وبيع أكبر ما يمكن وبالتالي تحقيق الربح. كذلك ضرورة إعطاء مرونة لإدارة الشركة لبيع هذا المخزون من قبل الجهات الحكومية بحيث لا يكون هناك جمود في أسعار منتوجات الشركة، لأنه إذا استطاعت الشركة التخلص من جزء كبير من مخزونها ستتحسن السيولة النقدية لديها وتتجنب وجود مخزون ضخم في الشركة، لأن بقاء المخزون في مخازنها يرتب عليها تجميد أموال، فضلاً عن تقادمه وإمكانية تلفه كذلك التكاليف التي ستتحملها الشركة نتيجة تخزينه وتزداد هذه التكلفة إذا كان المخزون يمول عن طريق الديون .

8- يجب أن تنظر إدارة الشركة إلى التعليمات واللوائح التنظيمية بأنها وسيلة لإدارة الشركة وليست هدفاً بحد ذاتها باعتبار أن أكثر المديرين يرون أن الالتزام بالتعليمات واللوائح التنظيمية هو أساس عملهم.

9- ضرورة أن تقوم الشركة قبل اتخاذ أي قرار بأن تشرك المرؤوسين فيه حتى لا يكون هناك مقاومة من قبل المرؤوسين لهذه القرارات وأن تتقبل إدارة الشركة الاعتراضات وعندما يشعر هؤلاء الأفراد المعترضين بأن متخذي القرار قد تقبل اعتراضاتهم عندئذ لا يقدمون على تقديم اقتراحاتهم إلا بهدوء ودون مشاكل تؤثر في سير تنفيذ تلك القرارات.

10- ضرورة أن تقوم إدارة الشركة بالعمل على تثقيف الأفراد العاملين داخل الشركة بأهمية القطاع العام وأهمية نجاح شركاته، إذ إن هذا النجاح لا تعود الفوائد المترتبة عنه بالنفع على الأفراد العاملين وأصحاب الشركات فحسب كما هو الحال في شركات القطاع الخاص بل على المجتمع بأكمله الحاضر والأجيال القادمة .

كما أن سورية بحاجة ماسة إلى القطع الأجنبي وظهر ذلك جلياً في أثناء فترة الحصار على سورية كما أنها تتعرض اليوم لضغوطات سياسية واقتصادية كبيرة لذلك يجب العمل على تحقيق أرباح داخل شركات القطاع العام لا أن تكون خاسرة لتجنب آثار تلك الضغوطات .

المراجع:

1. د . توفيق ، جميل أحمد – د . شريف علي – *الإدارة المالية* – الدار الجامعية – 1988
2. د . جباعي ، محمد – *التحليل المالي واستراتيجية القرار* – لبنان – مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر –2001
3. د . حسون ، توفيق – *الإدارة المالية* – جامعة دمشق – مطبعة قمحة أخوان – 2000

4. د . حنفي ، عبد الغفار – *الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)* – بيروت – الدار الجامعية– 1997
5. د . زامل ، أحمد – *المحاسبة الإدارية مع تطبيق بالحاسب الآلي* – الجزء الثاني – 2000 – مركز البحوث.
6. د . عبد العال ، أحمد رجب – *المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية* – مؤسسة شباب الجامعة – 1995
7. – د. كركور ، عدنان نجيب – السوادي ، جمانة – *الإدارة المالية* – منشورات جامعة دمشق– 1997.
8. د . الليثي ، فؤاد محمد – *الاتجاهات المعاصرة في المحاسبة الإدارية* – الناشر دار الفكر العربي – 2004 \ 2005 .
9. د . مطر ، محمد – *التحليل المالي – الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية* – الشركة الجديدة للطباعة والتجليد – عمان الأردن – الطبعة الأولى – 1997
10. د . هواري ، سيد محمود – *الإدارة المالية (منهج اتخاذ القرارات)* – مكتبة عين شمس – الجامعات المصرية – 1990
11. د .ويستون ، فرد – د . برجام يوجين – *التمويل الإداري دار المريخ* – الجزء الأول – 1983
12. سلسلة إدارة الأعمال التجارية – *إدارة الأمور المالية* – مكتبة لبنان الناشرون بالتعاون مع شركة دورلنغ كندرسلي – الطبعة الأولى – 2004
13. BEATRICE etFRANCIS , G. *Analyse Financiere (Les Outils du diagnostic Financier*, 7e edition, Gualino editeur , Paris , 2003, 608 .
14. ELIE , C - *Analyse Financiere*, 5e edition, Ecomomica editeur - 2004, 214
15. www. Agr . gc . ca /ken/ benchmark app / finance - f . 29 k
16. www. Droit – fiscalite – belge . com . analyzer un bilan et utiliser
17. www. Netpme.fr / bilan – entreprise / 444- les ratios financiers . htm- 46k – 5avr2005
18. www. Sunsite / queensu. Ca / rmc /bus 2004 / finance/ notes/ratio fi . htm-61k